تقليص الإنفاق يهدد مستقبل رؤية 2030

ويأتي هذا التطور في وقت تواجه فيه المشاريع الاقتصادية الضخمة التي رُوّج لها باعتبارها ركيزة التحول الاقتصادي السعودي تحديات متزايدة، مع لجوء السلطات إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق ومراجعة العديد من الالتزامات المالية في ظل ضغوط متنامية على الموارد والسيولة.

تأثر شركات الاستشارات الأجنبية بعقود الدولة يعكس حجم الاعتماد الذي شهدته المملكة خلال السنوات الماضية على الخبرات الخارجية في إدارة وتخطيط المشاريع الاستراتيجية، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى نجاح السياسات الهادفة إلى بناء قدرات محلية قادرة على قيادة عملية التنمية بصورة مستقلة ومستدامة.

كما أن التباطؤ الذي يطال بعض العقود والمشاريع يمثل مؤشرا على التحديات التي تواجه النموذج الاقتصادي القائم على الإنفاق الحكومي المكثف لقيادة النشاط الاقتصادي، خاصة مع تراجع القدرة على المحافظة على مستويات الإنفاق السابقة في ظل المتغيرات المالية والاقتصادية الراهنة.

وفي ظل هذه المعطيات، تتزايد التساؤلات بشأن قدرة مشاريع "رؤية 2030" على تحقيق الأهداف المعلنة ضمن الجداول الزمنية المحددة، وما إذا كانت المراجعات المالية الحالية ستؤدي إلى تأخير أو إعادة صياغة عدد من المشاريع التي شكلت العنوان الأبرز للسياسات الاقتصادية السعودية خلال الأعوام الماضية.